اجريت في اسرائيل، بعد اسبوع من عودة بيرس من زيارة واشنطن، الى هبوط شعبيته بفارق ستة بالمئة عن شعبية شامير، وهذا بدوره الغى تفكير العمل في المضي في الانتخابات متحدياً توصيات البيت الابيض بابقاء الائتلاف. ثالثاً، مضامين التفاهم والمقايضة بين شولتس وشامير؛ فمن حيث المبدأ، يأتي اصرار الادارة الاميركية على ابقاء الائتلاف كوجه آخر لاصرارها على اتفاقيتي كامب ديفيد، وبالتحديد على مبادرة ريغان ونصوصها حول الحكم الذاتي للفلسطينيين؛ وهذا، في الاصل، كان الخلفية التي على اساسها عملت واشنطن على تشكيل حكومة الائتلاف الاسرائيلية «كذراع تنفيذي» للمبادرة المذكورة (**ميدل ايست ايكونوميك سيرفي**، ١٦/٥/١٩٨٨؛ **وجويش كرونيكل**، ٢٠/٥/١٩٨٨).

من ملامح هذه الصورة، يبدو ان واشنطن قد وضعت حزب العمل وزعيمه على الرف، أو، على الاقل، جمّدته برسم خاتمة المفاوضات بين موسكو وواشنطن، وقررت، بالتالي، اعتماد شامير والليكود، كطرف أكثر مصداقية في تنفيذ مبادرة ريغان. وحتى لو كان هناك خلاف بين التفسير الاميركي للحكم الذاتي والتفسير الليكودي له، فانه يبقى أقل اختلافاً عن التفسير الذي يتبناه حزب العمل، والذي يحاول ادخال وثائق كامب ديفيد في حظيرة مشروع الون والتقاسم الوظيفي.

وهناك ما يدفع واشنطن الى احتضان الليكود، ألا وهو مواجهة الاتحاد السوفياتي؛ فاذا ما تبنت الادارة الاميركية فكرة المؤتمر الدولي، حتى بشكلها الهزيل الذي يطرحه بيرس، فان ذلك يعني ان لا مشكلة هناك، وان الامور تمشي كما تريد موسكو، في حين ان ورقة شامير هي التي تخلق التمايز في المواقف، وتستدعي التفاوض والمساومة بين القطبين الكبيرين، وتستدعي، ربما، التأجيل.

ويتكرس اعتقاد التأجيل هذا لدى المراقبين بشكل أكبر بزيارة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الى موسكو، في ١٩/٥/١٩٨٨. ففي ما يخص الدور المصري في المنطقة، والذي يقدره السوفيات حق قدره، يبدو ان نقاط اللقاء المصري ـ السوفياتي هي أكبر من نقاط اللقاء مع واشنطن. فقد طالب بيان مشترك أُصدر عقب الزيارة «بضرورة اتخاذ خطوات عملية ودائمة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي تقوم على اساس انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وضمان الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير». وأكد الجانبان، كذلك، ضرورة «انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة الاطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي» (**السفير**، بيروت، ٢٣/٥/١٩٨٨).

ولا ريب في ان هذا البيان سيؤدي، بالضرورة، الى القول، ان عملية الاقتحام المتبادل بين الموقفين، الاميركي والسوفياتي، للوصول الى صياغة نهائية، ستحتاج الى وقت أطول من ان تنهيه زيارة واحدة لوزير خارجية مصر، وينعكس هذا، مرة أخرى، على امكانية تأجيل البحث، بشكل حاسم، حول الشرق الاوسط في قمة موسكو. كما ان اللقاءات بين بيرس والسوفيات والادارة الاميركية لا تشير، بالضرورة، الى ان الشرق الاوسط سيكون مطروحاً، بقوة، على جدول اعمال العملاقين، بقدر ما تشير الى العكس من ذلك، وربما الى تأجيل البحث في ملف المنطقة حتى الانتهاء من الانتخابات الاميركية، والاسرائيلية، مع استمرارية تقوية واشنطن لمفاصل هيمنتها في الشرق الاوسط، عبر «تزييت» مكوكيات شولتس، وان لم يكن هناك أي بارقة أمل في تحقيق شيء ما.

ولعل ما يعزز اتجاه التأجيل، تأكيد شولتس ان حكومة الرئيس ريغان مستمرة في مساعيها الدبلوماسية لأقرار السلام في الشرق الاوسط، ليس بهدف تحقيق هذا الامل، بالضرورة، في عهده، وانما لوضع الاساس الذي يمكن ان تبني عليه الادارة الاميركية المقبلة خططها (**الاهرام**، القاهرة، ٢١/٥/١٩٨٨)؛ ثم تأكيد نائب وزير الخارجية الاميركية، جون وايتهيد، من ان رحلة شولتس للشرق الاوسط بعد انتهاء القمة السوفياتية ـ الاميركية «ليست آخر محاولة لانقاذ مبادرة السلام الاميركية. نحن لا نقول ذلك، ولا تعجبنا عبارة الفرصة الاخيرة لانقاذ أي مسعى»، وتابع : « ان شولتس سيمضي جزءاً هاماً من تموز (يوليو)